



كلمة تونس خلال الدورة 73 لمجلس التجارة والتنمية
التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
(يوم الثلاثاء 15 سبتمبر 2026 – من الساعة 10.00 إلى الساعة 13.00)

السيدة الرئيسة،

تعربُ تونس عن تقديرها للمجهودات القيّمة التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بهدف تقييم الأضرار الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والطريق نحو التعافي، ونؤكد بشكل خاص على أهمية محتوى التقرير الأخير الذي يُبرزُ وبشكل واضح عمق وحدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية التي يُواجهها الشعب الفلسطيني الشقيق بكلّ فئاته ودون استثناء.

كما يُبين التقرير الخطورة البالغة للانعكاسات الاقتصادية لجرائم الإبادة الجماعية والممنهجة التي يتعمدها الكيان المحتلّ في حق الفلسطينيين، من خلال تدمير البنية التحتية الفلسطينية وفرض قيود هيكلية على الاقتصاد الفلسطيني وتقويض قدراته الانتاجية وتقيد آفاق التنمية بشكل حادّ، إضافة إلى فرض تبعية هيكلية على الاقتصاد الفلسطيني وحرمانه من مداخيله المالية المستحقّة.

يأتي كل ذلك في ظلّ تواصل الإجراءات الاستيطانية للاحتلال، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وتقويض للوضع القانوني والتاريخي القائم، وهو ما يضربُ بقوة أسس الاقتصاد الفلسطيني ويزيد في الأبعاد الكارثية للأزمة.

السيدة الرئيسة،

بالاستناد على التقرير، فإنه من المُجدي أن نقف على مؤشّرين خطيرين يعكسان لوحدهما حجم الدمار الاقتصادي الذي خلّفته آلة الاحتلال على امتداد عقود والذي تفاقم مع شنّ العدوان الغاشم والوحشي على الشعب الفلسطيني الشقيق منذ أكتوبر 2023، حيث تمّ تدمير أكثر من 90 بالمائة من المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة بما يجعل كلفة التعافي وإعادة الإعمار تبلغ وفق التقييمات حوالي 71 مليار دولار، وهو ما يُصنّفُ الأزمة الفلسطينية الحالية، حسب التقارير الأممية، كواحدة من أشدّ الأزمات الاقتصادية المُسجّلة عالميا خلال العقود الأخيرة.

وفي هذا الإطار، تُعبّر تونس عن دعمها لمواصلة الأونكتاد العمل على تقييم تداعيات الاحتلال على القدرات الاقتصادية الفلسطينية باعتبار أن هذه التقارير الصادرة بشكل منتظم تُشكّل مرجعا هاما للإبلاغ عن الأضرار الاقتصادية التي يُسببها الاحتلال ولكي يتسنى، وبشكل عاجل، حشد الدعم الدولي لصالح القضية الفلسطينية العادلة والضغط بالشكل المناسب على الاحتلال قصد وقف التدمير الشامل والممنهج لكل مقومات التنمية والعيش الإنساني للفلسطينيين، ومن ثمّ المضيّ قدما نحو تحقيق التعافي للاقتصاد الفلسطيني وفقا لاستراتيجية شاملة تقوم أساسا على مراعاة مصلحة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك إعادة إعمار أرضه بشكل يرسّخ مقومات العيش الإنساني ويحفظ أمنه وكرامته.

هذا وتُجدّد تونس التأكيد على أن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق من معاناة متواصلة وانتهاكات جسيمة لا يُمكن أن يُصبح أمرا عاديا أو أن يتحوّل بفعل طول أمد الاحتلال واستمرار سياساته الممنهجة إلى واقع مفروض يتعايش معه المجتمع الدولي الذي يجد نفسه، أكثر من أي وقت مضى، مُجبرا أخلاقيا وإنسانيا على التدخل العاجل والفوري، لا لإدارة الأزمة من خلال إجراءات عاجلة فحسب بل لتمكين الشعب الفلسطيني من التحرّر الكامل وإنهاء الاحتلال، وهو السبيل الوحيد إلى تحقيق الأمن بالمنطقة وفي العالم إذ لا يُوجد استقرار دائم ما لم يتمكن الشعب الفلسطيني من استرداد كافة حقوقه المشروعة أو في ظلّ انهيار شامل للاقتصاد الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تُذكّر تونس بموقفها الثابت في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني والدعم غير المشروط لنضاله من أجل استرداد حقوقه المسلوبة كاملة، وهي حقوق غير قابلة للتصرف ولن تسقط بالتقادم، وفي مقدّماتها حقه في إقامة دولته المستقلّة ذات السيادة على كامل أرض فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

وشكرا